

العقبات التي تواجه تنفيذ قرارات التحكيم في منازعات الاستثمار الأجنبي
بدولة الإمارات العربية المتحدة

أحمد محمد راشد المهيري

جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

العقبات التي تواجه تنفيذ قرارات التحكيم في منازعات الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات العربية
المتحدة

أحمد محمد راشد المهيري

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في القانون

جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

إقرار

بسم الله الرحمن الرحيم

إنني أقر وأعترف، أن هذا البحث بعنوان "العقبات التي تواجه تنفيذ قرارات التحكيم في منازعات الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات العربية المتحدة دراسة حالة تطبيقية" من عملي وجهدي الشخصي، أما المقتطفات والاقتباسات قد أشرت إلى مصادرها في هامش البحث.

التوقيع:

التاريخ:

الاسم: أحمد محمد راشد المهيري

الرقم الجامعي: ٤٢٠١٤١١

العنوان: دولة الإمارات - أبوظبي

الإهداء

إلى بلدي التي انتمي إليها قلبًا وقالبًا،،، دولة الإمارات العربية المتحدة.

إلى (والدي ووالدتي) جزاهما الله عنى خير الجزاء.

إلى زوجتي الحبيبة التي شدت من أزرى في حياتي العملية والعلمية فكانت خير معين ورفيق لي

إلى فلذة كبدي أولادي محمد - عبد الله - هيا

أسأل الله العلي العظيم أن يحفظهم

وأخيرًا أسأل الله رب العرش العظيم أن ينتفع بهذا العلم من بعدي

الشكر والتقدير

أشكر أولاً صاحب الشكر والفضل وحده جل جلاله، اللهم إني أشكرك شكر المقر بنعمتك وأفضالك التي لا تعد ولا تحصى، والتي منها أن وفقتني لإتمام هذا العمل، وهديتني إليه، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله سبحانه وتعالى، فاللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا. أتقدم بالشكر والعرفان إلى جامعة العلوم الإسلامية الماليزية المتمثلة في رئاسة الجامعة وكلية الشريعة والقانون ومركز الدراسات العليا على ما قدموه لي من دعم خلال فترة دراستي بهذه الجامعة.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى لجنة الإشراف على هذه الدراسة، برئاسة الأستاذة الدكتورة/ نور فضيلة المشرف الرئيسي على هذه الدراسة، على توجيهاتها السديدة وتشجيعها الدائم لي، فكان لتوجيهاتها السديدة وتشجيعها الدائم أطيب الأثر في إتمام هذه الدراسة، فجزاها الله عني خير الجزاء. كما أشكر كل من ساعدني سواء بعبارة أو إشارة أو توفير كتاب، أو نحوه فإلى هؤلاء جميعاً أتقدم بجزيل شكري وتقديري وعرفاني بفضلهم متمنياً للجميع التوفيق في حياتهم وأن يبارك لهم في عمرهم ومالهم وولدهم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين؛

الباحث: أحمد محمد راشد المهيري

ABSTRAK

Emiriah Arab Bersatu (UAE) telah menunjukkan komitmen dan sokongan dalam timbang tara antarabangsa melalui pemeteraian perjanjian Konvensyen New York mengenai Pengiktirafan dan Penguatkuasaan Anugerah Timbang Tara Asing 1958 ("NYC") dan pemeteraian Konvensyen Riyadh. Ini adalah untuk meningkatkan imej UAE sebagai sebuah negara yang terbuka terhadap pelaburan asing dan timbang tara antarabangsa. UAE juga dari sudut legislatif telah memperkenalkan Undang-undang Persekutuan No. (6) tahun 2018 mengenai timbang tara yang mengambil inspirasi Undang-undang Model UNCITRAL mengenai timbang tara komersial antarabangsa. Walaubagaimanapun, perkembangan jurispruden UAE berkaitan penguatkuasaan award timbang tara pelaburan antarabangsa adalah tidak jelas. Penyelidikan ini bertujuan mengenal pasti halangan-halangan kepada penguatkuasaan award timbang tara pertikaian pelaburan asing di Emiriah Arab Bersatu (UAE). Penyelidik menggunakan metodologi berasaskan penyelidikan doktrinal dan pendekatan kajian lapangan untuk mendapatkan data mengenai amalan semasa berkaitan. Ini termasuklah pemakaian undang-undang yang berkait rapat dengan penguatkuasaan seperti Undang-undang Tatacara Sivil UAE, analisis kes-kes penguatkuasaan award timbang tara asing di UAE, serta pendekatan pentafsiran dan penghujahan mahkamah dalam penguatkuasaan dan penolakan award. Penyelidikan ini mendapati halangan dalam isu ini berpunca daripada kelompongan perundangan negara UAE dalam memenuhi keperluan timbang tara antarabangsa, di samping masalah kesamaran bidangkuasa timbang tara berkaitan pilihan pihak-pihak yang membawa kes kepada mahkamah tempatan terlebih dahulu sebelum meneruskan ke timbang tara. Isu-isu lain adalah mengenai kelayakan penimbang tara, dasar awam UAE untuk kepentingan negara, dan keengganan mahkamah UAE untuk menguatkuasakan award timbang tara. Penyelidikan ini juga mendapati bahawa pemakaian dasar awam yang tidak jelas skopnya sebagai alasan untuk menolak pengiktirafan dan penguatkuasaan award juga telah menghalang keberkesanan timbang tara antarabangsa. Penyelidikan ini mengesyorkan pendekatan yang holistik dalam menangani halangan undang-undang prosedur dan memastikan ketekalan undang-undang dan komitmen antarabangsa UAE dalam timbang tara antarabangsa.

الملخص

تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال الالتزامات الدولية والتطورات التشريعية الدعم للتحكيم الدولي. لتضع نفسها - كجانب قضائي - صديقاً للتحكيم، حيث إن الإمارات العربية المتحدة هي من الدول الموقعة على اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها لعام ١٩٥٨م "إن واي سي" واتفاقية الرياض، وقد قدمت في السنوات الأخيرة القانون الاتحادي رقم (٦) لعام ٢٠١٨م بشأن التحكيم الذي اعتمد قوانين الأونسيترال النموذجية للتحكيم التجاري الدولي في قوانين التحكيم الوطنية، وعلى الرغم من ذلك، فإن تطور القضايا المتعلقة بإنفاذ قرارات تحكيم الاستثمار الدولي كان غامضاً، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات تنفيذ قرارات التحكيم في منازعات الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، واستخدام الباحث منهج البحث العقائدي المتوافق مع طبيعة هذه الدراسة، ومنهج الدراسة الميدانية للحصول على بيانات حول الممارسات الحالية في المنطقة، وقد شمل ذلك تطبيق القوانين الوطنية مثل: قانون الإجراءات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتحليل القضايا المتعلقة بإنفاذ قرارات التحكيم الأجنبية في دولة الإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن نهج المحكمة التفسيري في منح ورفض الإنفاذ. وقد خلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن هناك مسائل تتعلق بنقص القوانين الوطنية في تلبية متطلبات معينة للتحكيم الدولي، بالإضافة إلى مشاكل تتعلق بلجوء الأطراف إلى إجراءات الإدارة القضائية والمحلية قبل الشروع في التحكيم، أما القضايا الأخرى فتتعلق بكفاءة المحكمين، والسياسة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة من أجل الحفاظ على مصالحها الخاصة، وإحجام المحكمة عن تنفيذ قرارات التحكيم، وقد توصلت الدراسة أيضاً إلى أن استخدام السياسة العامة كأساس لرفض الاعتراف بالقرارات وإنفاذها غير مؤكد في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد يعيق الفعالية العامة للتحكيم الدولي في الولاية القضائية، وتوصي هذه الدراسة: باتباع نهج شامل في تقليل العوائق القانونية الإجرائية، وضمان اتساق القوانين الوطنية، والالتزام الدولي لدولة الإمارات العربية المتحدة في التحكيم الدولي.

ABSTRACT

The United Arab Emirates (the “UAE”) through international commitments and legislative developments provide support towards international arbitration, to position itself as an arbitration friendly jurisdiction. The UAE is signatory to the New York Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards of 1958 (the “NYC”) and the Riyadh Convention, and has in the recent years introduced Federal Law Number (6) of 2018 on Arbitration which adopted the UNCITRAL Model Laws on International Commercial Arbitration into the national arbitration laws. However, the development of the cases relating to the enforcement of international investment arbitration awards have been ambiguous. This study aims to identify the obstacles to the implementation of arbitral awards concerning foreign investment disputes in the United Arab Emirates (UAE). The researcher employs doctrinal research methodology consistent with the nature of this study, and the field-study approach to obtain data about the current practices in the area. This includes the application of national laws such as the UAE Civil Procedure Law, case analyses of enforcement of foreign arbitration awards in the UAE, as well as the court’s interpretational approach in granting and refusing enforcement. This research finds that there are issues relating to the deficiency in the national laws in meeting certain requirements of international arbitration, in addition to problems relating to the resort of the parties to judicial and local administration procedures before proceeding to arbitration. Other issues are concerning competence of arbitrators, the general policy of UAE which it pursues in order to preserve its own interests, and the court’s reluctance to enforce arbitral awards. This research also finds that the use of public policy as a ground for refusing recognition and enforcement of awards has been uncertain in the UAE and may hinder the general effectiveness of international arbitration in the jurisdiction. This research recommends a holistic approach in reducing procedural legal impediments and ensuring the consistency of the national laws and UAE’s international commitment in international arbitration.

قائمة المحتويات

الموضوع

الصفحة

ب.....	إقرار
ت.....	الإهداء
ث.....	الشكر والتقدير
ج.....	ABSTRAK
ح.....	الملخص
خ.....	ABSTRACT
د.....	قائمة المحتويات
ش.....	قائمة القضايا القانونية
١.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
١.....	١.١ المقدمة
٣.....	١.٢ مشكلة الدراسة
١٠.....	١.٣ أسئلة الدراسة
١٠.....	١.٤ أهداف الدراسة
١١.....	١.٥ أهمية الدراسة
١٤.....	١.٦ حدود الدراسة
١٤.....	١.٦.١ الحدود الموضوعية
١٤.....	١.٦.٢ الحدود المكانية
١٤.....	١.٦.٣ الحدود الزمانية

١٤.....	١.٧ منهجية الدراسة.....
١٥.....	١.٧.١ المنهج التحليلي.....
١٥.....	١.٧.٢ المنهج المقارن.....
١٥.....	١.٧.٣ المنهج الميداني.....
١٦.....	١.٨ الدراسات السابقة.....
١٦.....	١.٨.١ الرسائل العلمية.....
٣١.....	١.٨.٢ أوراق المؤتمرات والتقارير الدولية.....
٣٢.....	١.٨.٣ أوراق المحلات العلمية المحكمة.....
٣٨.....	١.٩ خلاصة الفصل الأول.....
	الفصل الثاني: حكم التحكيم الأجنبي وتنفيذه في التشريع الإماراتي في ضوء الانضمام إلى اتفاقية نيويورك
٣٩.....	١٩٥٨ م.....
٣٩.....	التمهيد.....
٤٠.....	٢.١ المبحث الأول- تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي وفقاً لاتفاقية نيويورك ١٩٥٨ م من خلال التشريع الإماراتي.....
٤١.....	٢.١.١ المطلب الأول- اتفاقية نيويورك الخاصة بالاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين المبرمة ١٩٥٨ م.....
	٢.١.٢ المطلب الثاني- شروط وإجراءات تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي في اتفاقية نيويورك ١٩٥٨ م وموقف
٥٦.....	التشريع الإماراتي منها.....
	٢.٢ المبحث الثاني- الجوانب القانونية في تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي الباطل في اتفاقية نيويورك ١٩٥٨ م من خلال
٦٧.....	التشريع الإماراتي.....
	٢.٢.١ المطلب الأول- تنازع الاختصاص القضائي بالرقابة على حكم التحكيم في اتفاقية نيويورك ١٩٥٨ م
٧٠.....	وحالات البطلان في التشريع الإماراتي.....
	٢.٢.٢ المطلب الثاني- مدى إمكانية تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي الباطل في اتفاقية نيويورك ١٩٥٨ م وموقف
٨٣.....	التشريع الإماراتي.....

٢.٣ خلاصة الفصل الثاني.....٩٠

الفصل الثالث: الإطار القانوني ومشروعية الإنفاذ والإعتراف بقرارات التحكيم في القانون الإماراتي...٩٢

التمهيد.....٩٢

٣.١ المبحث الأول- مشروعية التحكيم في منازعات الاستثمار الاجنبي بالتطبيق على القانون الإماراتي (مشروعيته-

شروطه).....٩٣

٣.١.١ المطلب الأول- مشروعية التحكيم في القانون الإماراتي.....٩٣

٣.١.٢ المطلب الثاني- شروط التحكيم في منازعات الاستثمار الأجنبي في القانون الإماراتي.....٩٦

٣.٢ المبحث الثاني- النطاق القانوني لاتفاق التحكيم في منازعات الاستثمار الأجنبي و ضمانات الخصوم في مواجهة

المحكم بالتطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة.....١١٤

٣.٢.١ المطلب الأول- نطاق اتفاق التحكيم في منازعات الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات العربية

المتحدة.....١١٥

٣.٢.٢ المطلب الثاني- ضمانات الخصوم في مواجهة المحكم في منازعات الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات

العربية المتحدة.....١٢٢

٣.٣ خلاصة الفصل الثالث.....١٣٠

الفصل الرابع: عوامل عدم تنفيذ قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبي في دولة

الإمارات.....١٣٢

التمهيد.....١٣٣

٤.١ المبحث الأول- القوة التنفيذية لاحكام المحكمين بدولة الإمارات العربية المتحدة.....١٣٣

٤.١.١ المطلب الأول- مصدر الحكم المراد تنفيذه.....١٣٤

٤.١.٢ المطلب الثاني- تنفيذ أحكام المحكمين بدولة الإمارات العربية المتحدة.....١٤٩

٤.١.٣ المطلب الثالث- عواقب عدم تنفيذ قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبي.....١٥٧

١٦٨.....	٤.٢ المبحث الثاني- القوة التنفيذية لحكم المحكمين الأجانب في القانون الإماراتي.
١٦٨.....	٤.٢.١ المطلب الأول- المسائل المتعلقة بالقرار التحكيمي والقانون الذي يحكمها.
١٨٦.....	٤.٢.٢ المطلب الثاني- تنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية.
١٩٢.....	٤.٢.٣ المطلب الثالث- القاضي الإماراتي ودوره في سير الخصومة.
١٩٦.....	٤.٣ خلاصة الفصل الرابع.
	الفصل الخامس- الصعوبات التي تعيق تنفيذ قرارات التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة
١٩٨.....	التمهيد.
	٥.١ المبحث الأول- الصعوبات التي تعوق تنفيذ طلبات التحكيم الدولي والتي تتعلق بالإجراءات القضائية والإدارية والقصور في القوانين الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
١٩٩.....	٥.١.١ المطلب الأول- الصعوبات التي تواجه القضاء الإماراتي والخاصة بإستنفاد الإجراءات القضائية والإدارية المحلية قبل اللجوء إلى التحكيم.
٢٠٠.....	٥.١.٢ المطلب الثاني- الصعوبات التي تواجه القضاء الإماراتي والخاصة بالقصور في القوانين الوطنية بتلبية متطلبات منازعات التجارة الدولية.
٢٠٨.....	٥.٢ المبحث الثاني- الصعوبات التي تعوق تنفيذ طلبات التحكيم الدولي والتي تتعلق بالسياسة العامة للدولة وأهلية وسلوك المحكم وتردد الدولة في اتخاذ قرارات التحكيم في دولة الإمارات العربية المتحدة.
٢١٧.....	٥.٢.١ المطلب الأول- الصعوبات التي تواجه القضاء الإماراتي والخاصة بالسياسة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة من التنفيذ كمعوق لإجراءات التحكيم.
٢١٨.....	٥.٢.٢ المطلب الثاني- الصعوبات التي تواجه القضاء الإماراتي والخاصة بأهلية المحكم وسلطاته وسوء سلوك المحكم.
٢٢٧.....	٥.٢.٣ المطلب الثالث- الصعوبات التي تواجه القضاء الإماراتي والخاصة بتحفظ دولة الإمارات العربية المتحدة في إنفاذ قرارات التحكيم.
٢٣٧.....	

٢٤٣	٥.٣ خلاصة الفصل الخامس
٢٤٤	الفصل السادس: النتائج والتوصيات
٢٤٤	التمهيد
٢٤٤	٦.١ النتائج
٢٥٠	٦.٢ التوصيات
٢٥٦	المصادر والمراجع
٢٥٦	أولاً: القرآن الكريم
٢٥٦	ثانياً: الكتب
٢٦٣	ثالثاً: الأبحاث والرسائل العلمية
٢٦٥	رابعاً: المجلات والدوريات
٢٧٠	خامساً: المؤتمرات والندوات
٢٧١	سادساً: المراجع القانونية المتخصصة
٢٨٠	سابعاً: المواقع الإلكترونية والإخبارية
٢٨٢	ثامناً: مراجع باللغة الإنجليزية

- حكم تحكيم بين شركة "ماكستيل" الدولية ضد "ايرميك دبي ل.ل.سي"، حيث تم إنفاذ هذه القضية من قبل محكمة دبي في عام ٢٠١١..... ٣
- حكم تحكيم بين شركة الإنشاءات الدولية "سي.سي.سي. أي" ووزارة الري/حكومة جمهورية السودان الديمقراطية على محكمة التمييز بدبي، وذلك للفصل في النزاع بين الجهتين، وذلك في إطار الطعن المقدم لها رقم (١٥٦) لسنة ٢٠١٣ طعن مدني..... ٣
- الطعن المقدم إلى محكمة التمييز بدبي في رقم (٢٣٦) لسنة ٢٠٢٠ م بسبب النزاع القائم بين الشركة الإسلامية العربية للتأمين (ش.م.ع) وشركة نيون لندن ذ.م.م..... ٩
- الطعن رقم (٠٢٠) لسنة ٢٠١٦ م بشأن النزاع بين شركة (ملتيلكس للإنشاءات ل.ل.سي)، (إيمك للمقاولات الكهروميكانيكية ل.ل.سي)..... ٥
- الطعن رقم (٠٣٨) لعام ٢٠١٨ م المقدم إلى محاكم مركز دبي المالي العالمي، في النزاع القائم بين شركة فيدكس إكسبريس إنترناشيونال ضد شركة عبد اللطيف جميل للنقل المحدودة لأسباب مالية..... ٧